

# ظَاهِنُ الْمِبَارَى

— ١ —

لا يظن القارىء أنا نشق عليه بأن ندخل به في وصف مركز الحكومة المصرية في نظر القانون الدولي<sup>(١)</sup>، ولا في اقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعياً، كما يقول بعض ساسة الانكليز، أو أنها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنسيين. بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية، حتى إذا وضع مركز كليهما بالنسبة للأخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كليهما نحو الأخرى. كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً أنها كانت مستأجرة بالسلطة دون الأمة. وما كان لهذه قبيل تلك إلا الطاعة العمياء. ولم يكن مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديو الأسبق<sup>(٢)</sup> ليغير من حالة استئثار الأمير بالسلطة، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف، بل كان أعضاؤه كأهم موظفون في الحكومة. وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إنعائه — جاء بعد ذلك دخول أوروبا في شئون المالية المصرية وشمل نفوذ التأثير في أمور أخرى أيضاً — وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأي حقيقي في إدارة البلاد أو شيء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق<sup>(٣)</sup> فظهر الحزب الوطني بإيعاز في بادئ الأمر. ثم غلا في مقاصده وطاش سهمه عن القصد، حتى أن أحد زعمائه قال للمرحوم سلطان باشا يوم الدار<sup>(٤)</sup> «إن الحزب الحر في إنكلترا عاضد لنا» فأجابه الباشا: «إنكم بما تفعلون تعاونون مصر بأيديكم للانكليز» فقال زعيم آخر: «لاناقة لي فيها ولا جمل» فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك: «إذن فتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال». ولا يزال بين ظهرائنا من شهدوا ذلك في بيت سلطان باشا يوم دخله الناؤون<sup>(٥)</sup>، وهم يروونه إلى الآن. وبالجملة فلم يقوَ مجلس النواب وقتئذ على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الناثرين على الخديو، بل وافقهم منهم كثيرون، رغبة في منافع،

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «حالتنا السياسية»  
(٢) المغفور له اسماعيل باشا (٣) توفيق باشا (٤) يوم الدار (٥) دخول الناوار بيت سلطان باشا

أو رهبة مما يجره الخلاف . وما ثار الناثرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ناروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء ، وكان ما كان من الاحتلال الانكليزي الذي هو باقٍ الى الآن . من ذلك الحين وجد في البلد سلطتان : إحداهما السلطة الشرعية القديمة ، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة اتفقنا بادئ الأمر ، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره ، ثم زالت أو خفيت . ولا تزال تخفي وتظهر بمناسبة الحوادث ، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لا حول لها ولا قوة ، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال ، فهي ضائعة بين السلطتين . ولم تنل بفضل إحداهما نظاماً سياسياً حقيقياً يجعل لها حياة أُمِّيَّةً مستقلة عن تأثير السلطة . كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إدارياً ، أعني أن أمراءها لهم الاستقلال الإداري في داخل البلاد عن سلطة الباب العالي . ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الامراء . فإذا كان للأمة معهم من الحق ؟ لا شيء ! بل رغبة الأمير هي الكل في الكل . ووجدت السلطة الفعلية للاصلاح وانتهىء الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها ، وما عملت من هذا التهيؤ شيئاً ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو مُهَيَّء لتلك الحياة السياسية — فإن قلت ألا ترى مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجلس النواب في عهد الخديو الأسبق <sup>(١)</sup> لولا الحرية الشخصية للفرد — فإن هذه المجالس مضى على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً ما للبلاد ، ولا رأينا أية نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة في العمل أو حياة سياسية . على أن الذي نأمل أنه كما اهتمت الحكومة بالمالية ، والحرية الشخصية ، تهتم أيضاً بالحياة السياسية ، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها . هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية ، فلا الحكومة فكرت في توسيع اختصاصها بالتدريج ولا ملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد ، حتى أن أعضاء مجالس المديرية لم ينفذوا كل ما أعطي لهم من الاختصاص بنص القانون ، بل قصر اجتماعهم على نظر أعداد المكاتب واللازمة لتطهير الترع والموافقة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية ، إلا ما سمعناه مرة عن مجلس المديرية في المنوفية ، فإنه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار — فأما مجلس الشورى <sup>(٢)</sup> فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد

(١) المقفوره اسماعيل باشا (٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية بمجلسان من اختراطات الانجليز كان لهما نوع من حرية الانتخاب ، وجزء من أعضائهما معين في الجمعية العمومية ورأيها استشاري صرف . وفيها شبه بمجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن .

تعب من العمل فأعرض عن كل شيء . فلا تقل لي شيئاً عن هذه المجالس فإني أكررك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجلس النواب في عهد اسماعيل باشا عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنسها لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، شركة حقيقية مع الحكومة . على أن لكل أمة حقاً طبيعياً في أن تشارك حكومتها في إدارة أعمالها إلا أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً—وهذا النوع من الحكومات تأتي به القوة وتذهب به القوة . وعندنا أن كل حق بني على القوة ، لا يسمى حقاً مطلقاً . إذ القوة تنافي الحق ، بل تناقضه وتهدمه ، فلا يصح أن يكون الهام للشيء موجداً له — وعلى ذلك فإننا نعني بالحكومة، الحكومة التي تتبرأ من هذا الشكل وتميل بقولها وفعلها إلى أن تكون مقيّدة بالاستور ، وأن لم تكنها بالفعل . حقوق الأمة السياسية هي اشتراكها مع الحكومة في العمل العام . وهذا الاشتراك في مثل أمتنا وحكومتنا ، يكفي لتحقيقه أن يحصل منه شيء تدريجي ، بمعنى أن يكون لمجلس المديرات حكم مع المدير في مديريته في مسائل معينة ، لا مجرد رأي عديم القيمة . وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم في كل أمر فيه بارقة مصالحة طامه — وأن يجعل لمجلس شعوري القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً في كثير من المسائل . ولا بأس من أن يكون رأيه في بعض الأمور على سبيل الاستشارة ، بشرط أن الحكومة كلما رفضت طلباً من طلباته تُسبب له الأسباب وتسمح له بالمناقشة فيها . فإن لم تنفع بمناقشته فلها الأمر النهائي بعد ذلك — كذلك الأمر في الجمعية العمومية . بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة طامه أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسها — لأن التأهيل للحكم لا يمكن إلاً إذا أخذ بأسبابه ، وأسباب التأهيل هي جزء منه — فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل حليلة وتظن أنها يأتي عليها يوم تكون فيه كنفواً تماماً لأن تحكم نفسها بنفسها ، من غير عسف ولا تحبط ، فهذا مستحيل الوقوع ، بل متى تأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلاً بالعمل ؟ ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانة في نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحبوها ، إلاً إذا أرتهم بوارق الآمال في أنها كما سمعت للخير المالي والحرية الشخصية تسعى أيضاً إلى الخير السياسي . الأمة العصرية أمة تقيم السلام والهدنة والتداول

كما تحب الإخلاص للحكومتها . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية (١) . فنظن أنه قد حان الوقت لأن نسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى ضالمة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم من السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية . فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة في نظر نفسها ، وليزول الجفاء بينها وبين الحكومة ، وتعاوننا حقيقة على القيام بالمصلحة العامة .

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية ، والسلطة الفعلية هي سلطة الاحتلال الإنجليزي ممثلة في عميدها ، وكان في ذلك الوقت الحاكم بأسره في البلاد . وأول عمداء إنجلترا بمصر لورد كروس . وكان مستهدفاً ضيق الصدر بلاصلاح غير محيط بتاريخ الأمم العربية فسقط في أخطاء قلبت آية الاستعمار طاملاً على تنبيه شعور الأمة . وكتابه عن مصر مثل جي على جبهه الفاضح بحقيقة مصر والمصريين . وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل في خلالها بمصر من الفوادح السياسية ما حفزها إلى التطلمع إلى الاستقلال التام . وعندى أن أعظم ما وقع فيه من الأخطاء سميه إلى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية . ولو أنه أحاط ببعض الشيء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم في أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب العزة القومية . وترى ذلك مشارفاً إليه سرات في صفحات هذا الكتاب . انظر خاصة بحث المؤلف في الرد على لورد كروس في محاولته تشكيل مجلس تشريع دولي يدمر لمصر ، فإن ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية . على أننا إذا نظرنا إلى هذا الماضي القريب وحالتنا الآن لبدان لنا جلياً أن حركة الوطنية المصرية انتصرت انتصاراً فذاً على جميع قوى التأخر التي أحاطت بها قرناً بأكمله من الزمان .

- ٢ -

فلما إن الأمة المصرية يجب ان تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطتين<sup>(١)</sup>، وأن لا يذني بها حسب العبودية أو يرمي حسب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقي بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين<sup>(٢)</sup>، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق. ولكن هل يرضاه سادتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الاخلاص والوطنية، والوطنية الحقة والاستقلال، والحزب الوطني الحر والجللاء. ومجلس نواب فرنسا حقة... ومجلس نواب الانكليز حقة أخرى<sup>(٣)</sup>؟ لا أتعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التي نعنيها والتي منها من يروج مصالح الاحتلال، ومنها من ينفذ الارادات المستترة للمعية السنية - ولكننا نذكر للقارئ طرفاً من آثارها في الأمة وفي الحكومة ووزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة بما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى يشتهي الذين لا يزالون على غير بينة من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوختها الأيام وعاسرتها الليالي، ترصف دائماً في أغلال الجور، فظهر لها المرشدون يرووا غلتها بفيضان أفكارهم، ويشفوا غلتها بحكمتهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجه البريء السليم النية، واعتمدت عليهم في تقدمها اعتماد الأعمى على عكازه، فراعوا فيها ذمة، ولا أخضعوا لها نصحاً - يقبل أحدهم عليها فيفت في عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارة يجرح شعورها غير هياب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة، والأخرى بالانحطاط في الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساء من السداد -

(١) نشر في العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «الحق الصراح»

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (المدبر) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال)

(٣) هنا إشارة إلى خصومة السياسيين وكان في معبر ثلاثة أحزاب: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية يمثلها الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراي؛ والحزب الوطني وكان يلجأ إلى فرنسا يستعديها على الجائز متتبلاً خلفها على تدبير مناطق النفوذ الاستعماري في الشرق، مع التول بالتمسك ببلاتنا بالانراك. وحزب الأمة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطته التدرج والتطور لا العفوية واتخذ الانجليز من بعض ضعاف الوطنية والمتردئين بطبقة يمارون بها هذه الاحزاب.

كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال ، ويجعل له علينا سلطاناً مبيحاً . ثم جاء بعد الآخرين يزفون لها البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتماداً على جناب المسيو دولنسكيل<sup>(١)</sup> الذي جاءنا جيئة مباركة ، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من خفاوة واجلال ، ونعم وفادة ووداع على صفاء الى الملتقى . . . فما لقينا بعد وما لقينا منه إلا كلمة مجاملة ردًا للزيارة وما الذي يدريكم ان المستر روبرتسون<sup>(٢)</sup> يكون أشبه النواب بالمسيو دولنسكيل ؟ . أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول في المقدمات ويتحدون معه في النتيجة ، يختلفون معه في أنه يدعو الى الاحتلال ، وهم يدعون الى الرجوع الى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هي انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير في تكوين ذاتها ، يختلفون في تقدير الأشخاص من كبار الموظفين . فمن اتصل منهم بما بدى كان عدوًّا لأول المرشدين ، عدوًّا للعقل والحكمة والحزبية محبًّا للعبودية . ومن اتصل بقصر الدبارة<sup>(٣)</sup> كان عند الآخرين مارقاً من الوطنية ، خائناً لبلاده — فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الأخلاق إلا ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند<sup>(٤)</sup> رئيساً للمحكمة ؟ . وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد الحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه في اخلاصه ووطنيته إلا حبه منفعة الأمة وتحريره طرق الاصلاح وإتيانها من أبوابها ، واعتقاده أن خدمة البلاد شيء والعبودية المالك أمر آخر . وأن الوطنية تقضي بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها — بل ما ذنب معادة سعد باشا زغلول إلا مشروع مدرسة القضاء الشرعي<sup>(٥)</sup> وما كان فيه المشروع من التردد بين الإقصاء والاقتضاء . . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذي يلبسونه لمن يحبون ، وينزعونه عن بكرهون<sup>(٦)</sup> . كل ذلك لارضاء المقامات التي يتصلون بها . ومع ذلك الاختلاف في المقدمات نرى المرشدين المتعادين قد اتفقوا في النتيجة . وما هيبة ؟ . هي أنهم بما غمروا وما لمزوا وما حطّوا به من كرامة ، أفلحوا أو كادوا يجرّون الأمة من زعماء تركن إليهم . . . اختلفوا في الحملة على الحكومة

(١) سياسي فرنسي زار مصر فاحتج به الحزب الوطني تنفيذاً لسياسة استعلاء فرنسا على إنجلترا ، وكان لماوروات فرنسا في مصر وغيرها أثر في اتفاق عقد بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه إنجلترا بشئون مصر .

(٢) عضو مجلس العموم البريطاني ومن الاحرار ظن فيه خير لمصر ، غاب الظن (٣) مقر العميد البريطاني وهو مقر السفارة الانجليزية الآن .

(٤) قاض انجليزي رشح رئيساً للمحكمة الاستئناف الاهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية في ذلك الوقت زماناً ما .

(٥) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين في الحاكم الشرعية والهامين الذين يتولون أمامها ، وقد أقيمت الآن ، وكان مقرها مكان كاتبة اللغة العربية التابعة للازهر الشريف .

(٦) ما أشبه اللبلة بالبارحة

أي على الوزراء . فالفرق الأول يجعل الحبة من حسنة الحكومة قبة . ويقاب سديتها حسنة . والفرق الثاني يجتهد في الخط من مقامها والتشهير بها في غير موضع التشهير . واتفقوا جميعاً في النتيجة وهي تصغير مركز الحكومة في عين الناس ، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شكاكته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها ، بل كاد وزرائنا يسأمون خدمتها الحقيقية . ولا أدري إن كانوا مشموها بالفعل ؟ إلا إن تظهر الأمة معاوتها لهم واعتدادها بهم فيما تون بالمقابل وهو الإخلاص في خدمتها . اختلفوا في تقدير أشخاص الأمة أيضاً . فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولي المقامات في الأمة ، لا نصيب لهم بالضرورة من اطراء الفريق الأول . والذين يزورونه يعتبرون في نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسلبوا من قوميتهم ورُمُوا بأفبح ما يرمى به الرجل الرقيق . وليس يدري أحد لهذا معنى أيضاً ، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبهم مجلساً نيابياً ، يشكون إليه تأثر الأمة من الحكم والتنفيذ في حادثة دنشواي (١) . . . .

يطلبون إليه . . . ويطلبون إليه . . . أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية في مصر

(١) كان فريق من الامسة يرني كل من اتصل بالانجليز بالمرورق من الوضعية ثم يلجأ اليهم في طلب الدستور ويمتجون لديهم على التسوة التي ظهر بها الانجليز في حادثة دنشواي . وحادثة دنشواي من الحوادث التي زعزعت مركز لورد كرومر في مصر ، بل أنها أخرجته حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوي الجلايب الزرق هباء وطاحت به هذه الحادثة أبديداً . وملخص الحادث أن كتبية من الجيش البريطاني كانت في مظاهرة بحرية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة انجلترا الحربية فأخذت تحترق الدلتا . وخرج من مـسـكرها بحوار طنطا سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداخن حتى اذا كانوا في قرية دنشواي طارضهم الاهالي مدافين عن ملهم لان الحمام مملوك لهم وليس برياً ولا صيداً مباحاً ، فأطلق أحد الضباط طلقة أردى امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون ثغافوا وهربوا فوجد أحد ميمتا على أربعة أميال من القرية . وبلغ حنق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير محاكمة ، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم ، فتكونت محكمة مخصوصة حاكت المتهمين من أهل القرية محاكمة صورية فأصدرت حكمها باعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بسنة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأختي سبيل واحد وثلاثين . وقد وقع التنفيذ في جرن القرية نفسها وعلى سبأى من أهل الحكوم عليهم ، فكان هذا التكيل في الواقع تنكيلا لا بالمصريين ولكن بالسياسة الانجليزية في مصر . لان هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر في الوطنية المصرية .

رحم الله شهداء دنشواي . انظر مذكرات بلك ص ١٥٢ — ١٥٣ جن ١٩٠٦ — حوادث سنة ١٩٠٦ .

أو ليس صاحب السلطة يؤمّمه كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة ؟ وما الذي يدرهمهم ان من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون ؟ قالوا بل الطلب حلال بالسكّابة حرام بالمشافهة ، حلال لنا حرام على غيرنا ... الوزراء يذهبون إلى هناك ، فهم غير صالحين ، الأعيان يذهبون إلى هناك فهم غير وطنيين ... ولم يبق من الوطنيين إلاّ من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدّرون بالارشاد ، لظن أن هذا القدر لا يكفي الوطن من بنييه إذا حكم على الجميع بمعاداته دون التّزّير اليسير . أما والله إنني لأترك هذه القضية لفطنة المرشدين . يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العاديين ... اختلفوا في طرق هذا التقدير واففقوا في النتيجة ، وهي تجريد الأمة من كبرائها وذوي عائلاتها . على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع ، ان الأمة إنما تكون من العائلات وليس للفرد في تكوينها الاجتماعي نصيب . اختلف طرفا المرشدين في وجهة رميهم بعضهم بعضاً . فالفريق الأول يرمي الثاني بعدم الحكمة وسوء القصد . والفريق الثاني يرمي الأول بالخلاء أو بعدم الوطنية واسكنهم مع ذلك اتفقوا في النتيجة . وهي : أنهم حطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نفهمهم أنهم يتخالفون في المبادئ أو في وجهة الحكومة أو في طريق الارشاد ، وربما احتاج الأمر الى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الانتقاص . وكان من هذه النتيجة التأثير في أخلاق الناس . وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة . اتصل كل فريق بسلطة ، فزوّجها ما زين من المذهب ، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها<sup>(١)</sup> من غير السداد . فإذا قال الفريق الأول يوم أقبل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي من منصبه . وما الذي صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقد الحق حتى أقبل . وما الذي قاله الفريق الثاني حين أقبل من منصبه معادة حسن باشا حاصم ، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه في مثل منصبه . وما الذي كان جناه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه ؟ على من تلقى تبعه تهمتنا بغير حق بالتعصب الديني الذي لا يزال نتبراً منها إلى الآن ؟ بل على من تلقى تبعه التأثير في حادثة العقبة<sup>(٢)</sup> من غير

(١) أي من جهة السلطة (٢) حادثة العقبة أو حادثة طايه . أراد سلطان تركيا أن يمد فرعاً في سكة حديد الحجاز من ممان الى العقبة . وكان لاورد كروسر جاسوس يرود أنحاء سيناء تحت حمايته يدعى «براملي» Bramley ، اتفق بكتيبة تركية بجوار طايه فوقع بينه وبينها نزاع قلبه كروسر الى نزاع سياسي على ملكية سيناء وأيده سير ادورد جراي وزير الخارجية وأرسل بلاغاً لهاثياً لتركيا . غير ان العالم الاسلامي كان في هياج لمركز الخلافة في هذا النزاع السياسي . ووقعت هذه الحادثة في سنة ١٩٠٦ وانتهت بقم سيناء الى معمر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ وبخاصة مذكرته لجراي ص ٤٥٧ — ٤٦٠ في ٩ من مايو سنة ١٩٠٧ .

موجب وهي التي جرت ما جرت خلفها ؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا في ترقية لغتنا . فانها كانت أكبر مساعد على ذلك . لا أنكر عليها خدمتها لنشر الحرية الشخصية بين الناس . ولكننا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلا خدمة معكوسة كما ذكرنا . أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشغب والتحمس الذي لا نتيجة ولا أصل له . ألا يكون مسببه أن بين سمو الجناب العالي وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصياً أو غير شخصي<sup>(١)</sup> ؟ إن صح ذلك فما للكتئاب وخدمة الرؤساء ؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دواته بخدمة كاتب خلق قلبه ليعلم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد ، لا لينتصر لذي الرياسة والقوة ؟ بل ما حاجة الجناب العالي أيد الله ملكه ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، الوارث لعرش الخديوية المصرية ، بقلم الكاتب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين في أن يكون لقلبه سيد لا يخط إلا ما يرضيه ، وهو يسود الطروس منادياً بالحرية الشخصية ، مدتلاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية ؟ — الأمة المنفصومة العرى أحوج أيها الكتاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات . فما عز كاتب اتسكل على غير الله . ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصي أو خدمة غير الحق . فليس كل عمل من نية عاملة نصيب . وإنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثاني سياسة خلاف إلى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدن غورست فحلت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف ، ولكن على حساب الأمة .

- ٢ -

بدأت جريدة « البروجريه » هذه الأيام تحمل على الكلية وكبار القاعين بها وتعمل هذا العمل كأنه عمل ثوروي. وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجريه قال فيه: «لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادكم ، وأود أن أعرف كيف يحدث عمل مثل عمل الجامعة هياجاً في البلاد . وما الذي جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء في بروجرامها الذي نشرته الجرائد الأوربية كالجرائد العربية ، أن الكلية مستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات وهي عامية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية .

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات ، وأن كل رجل حسن النية والقصد ليرتهج بما يراه من الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في القطر المصري بين جميع سكانه . فما الذي يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد ، وهل من الضرورة أن يلصق التعصب وتحيق السخرية بعمل مجرد كونه قائماً بيد المسلمين . وإني لا أطلب أن تصدقوا ذلك كله بناء على كلامي ، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبل انتقادنا . وحينئذ يتبين لكم انه عمل يستحق الانعطاف . واني أعتقد أن الناقل اليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئاً يعوض علينا ما يخسره عملنا بمقالتك ، وذلك بأن تحض قراءك على الاقبال عليها . هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلا هتماً وتنديداً بالعمل وحملاً عليه وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب ، فانه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفي الى سر هذه الحملة ، فنحن نذكر هنا ملخصه ونسريء بالبرهان حضرة قاسم بك . فان كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فجوابنا رد كل ظن سيء يحوم حول الكلية ، وإن لم يصب ظننا وكان هنالك أسرار ، فإنما جوابنا أن نقول ما للسياسة والعلم ؟

إن البروجريه بعد ما ذكر في جوابه أن قاسم بك أمين من محبوبون الخير لوطنهم قال :  
ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالألماني أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا  
على مقربة من المجازين ( III إنه لأدب بليغ ) وإن أسلم المجازين طائفة يكونون خطراً على  
الناس عند ما تديرهم بعض الأيدي .

إن البروجريه تشير بهذا الكلام الى أن قاسم بك ( ذلك الطائر على أجنحة الوهم في نظرها )  
هو في حد ذاته سليم العاقبة ، ولكن تحركه في مشروع الجامعة بعض الأيدي فيخشى أن  
يكون خطره على الناس عظيماً ( ١ ) ما هي تلك الأيدي التي توهمتها البروجريه وتشير إليها ؟  
قد يحار الانسان في معرفة هذا الضمير المستتر ، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ  
المشروع يتضح المقصود . وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن نقول خلاصة تظهر هذا  
المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه .

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل في أوروبا في الصيف الماضي نقل هافاس انه أرسل  
الى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء السككية ، بحيث يكون مسروراً عند ما  
يجيء فيضع فيها الحجر الأول . وصادف عقب ذلك أن مصطفى بك كامل الغمراوي أذاع في  
الجرائد دعوةً للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله ، فعمل البروجريه يظن  
ان هذه المهمة الجديدة هي أثر دعوة صاحب جريدة اللواء وامله يظن أن هذا المشروع  
من جملة المظاهرات الوطنية التي يقصد بها الاغظة ، وامله هذه الظنون هي التي حملته أن  
يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل ، وأبعد الناس عن المظاهرات ،  
ولا يشتغل إلا بالجد ، مع أن دخول سعد باشا زغول وقاسم بك في المشروع يظهر لنا أنه كان  
لابعاده عن السياسة بالمره . وهذه هي الحكمة في أنهم ذكروا بعد السككية عن السياسة في  
المنشور الأول ، فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة . غير أن الظاهر من الحكومة  
أنها لم تقنع ببعث المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغي ، بل قال كثير من رجالها  
انه لم يكن وقته . وسعد باشا زغول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم أنها تثبط .  
فقال ان الحكومة لا تتعرض للمشروع . والبروجريه بما أنها تريد أن تحسن عمل الحكومة  
كيف كان ، ألبست قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام في مخيلة الكاتب من الصبغة  
التي لا حقيقة لها في العمل ، يزعم انها صبغة لا ترضى عنها الحكومة . وهذا يؤيد ما ذكرنا  
في « الجريدة » من « أن الارشاد مضر إذا شابه التجيز » .

ونقول ثانياً إن السككية هي أمنية البلاد على الاملاق والمقصود منها ارتقاء عقول  
الامة . وإذا ارتقت العقول يرجى منها السلام أكثر مما يخشى منها الظلم ، كما نظن

البروجريه . ولما كانت أمنية البلاد على الاطلاق ، كانت الجرائد كلها على الاطلاق داعية إليها فالمؤيد والمقطم والاهرام كتبت كثيراً في الدعوة إليها ، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعهد . غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية في مؤتمر التربية ، لأن التعرض إليها في هذا المشروع الثاني مع الظروف التي هي فيها ، واغضاء الحكومة عين المساعدة عنها ، قد يوسع المجال لمخيلات غير العالمين بالحقائق .

وغير الجرائد دعا إليها العقلاء أيضاً . وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاة لها كما هو معلوم لكل أحد . ولولا أن المنية عجبت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهيمته .

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهي فروع من الكلية ، وأنه لم يبق إلا الفلسفة ، وإن البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ، فذلك كلام لم نكن ننتظر أن نسمع مثله من جريدة أوربية واسنا بعارفين سره . أما الفلسفة فانها بحمد ذاتها لا تضر ديناً ما ، وإنما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن ، لوجود الفلسفة الناقصة . فنحن نرجو من الكلية أن تضيء لنا بنور فلسفة حكيمة ننتفع بها في ديننا ودنيانا ، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجريه . وبعد فإن كنا أصبنا بالظن وكانت نية البروجريه سليمة ، ففياً قدمنا كفاية ، وإلا فإنا نقول الآن « ما للسياسة والعلم » ؟ .

- ٤ -

أيحكم أحدكم باستمرار الشركة بين شريكين استحكمت بينهما سوء الظن ، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه ؟<sup>(١)</sup> وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلا شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة لتقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة ، وثمرته سعادة الأمة . نشعر كما يشعر الناس أجمعون بأن الخفاء والتحيز الذين كانا دائمي الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التي وليت أمرها تباعاً في القرنين الماضيين ، كانا قد تقلص ظاهما أو كاد في ربع القرن الماضي بسبب اقتراب الطرفين وتفاههما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكتر ترداد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم في كثير من المصالح العامة . بل كان هؤلاء إذا أحسوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى مابدين أو إلى سراي رئيس الحكومة يتظاهرون أو يكاشفون بما بدا لهم من الملاحظات ، وكان يتقبل منهم سمو الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

أمّا الآن فإن الوزراء قد احتججوا عن الناس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية . اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل . ورضوا بما ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشيء في نظاراتهم ، ويظهر أنهم تركوا كل مسؤولية على المستشارين . من الصعب جداً على المستشارين مهما طالت اقامتهم في مصر ، ومهما عرفوا لغة البلاد وعاداتها وأخلاقها ، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقة بين الجنب العالي وعميد الاحتلال وبين الأمة . فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم في الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس في أدوار حياتهم الأولى ، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب إليهم مخالطة ، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكشفوهم بأفكارهم من المستشارين

(١) - نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « ماذا يجب »

الانكليز. تجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حلَّ عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى الى الجفاء . أخذت الحكومة تعمل في ادارتها على ما ترى من غير أن تهمل للناس شيئاً مهما في الأمر ، ولو على طريق الاستشارة إلا في النزول اليسير وما يوجب القانون أخذ رأي مجلس الشورى فيه استينافاً لشكل النظام . جهات الأمة بفقدان الصلة المذكورة أصباب تصرفات الحكومة . ولا شك في أن هذا النوع من الجهل يولد عادة شيئاً من سوء الظن . وليس رجال الأمة بريئين بالمرّة من تبعه هذه النتيجة لأنهم لم يهتموا بعرض أفكارهم في كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حبساً في العمل بالاشتراك وإظهاراً لاهتمامهم بشؤون الأمة، ومعاونة الحكومة على الخير . وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد .

فلو ان سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشيء من تلك الحجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة الى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجاتها من الاصلاح ، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية في أمورهما بما لا تعلم له نحواً ، ولو ان السلطتين ، السلطة الشرعية وسلطة الارشاد اتفقتا على أن يكون الوزير هو المسؤول قانوناً وفعلاً . وأن يكون المستشار هو المستشار . ولو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمفرد ، بل هي حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها . وأن من شأن الحكومة في الامم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصي . وكما ارتقت الأمة امتحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبوح وكالة صرفة . وان هذا التحول لا يكون إلا بأن تضيف الأمة الى تقدمها المالي والعلمي تقدماً مياميساً أصله حب الوقوف على ماجريات العمل في الحكومة حتى تشاؤك فيه .

لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً الى التفريق بين الأمة وبين الحكومة ، ولقام كلاهما بالواجب عليه .

- ٥ -

يعلمنا التاريخ أن الأمة المصرية في أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العباسي في أمرها نصيب . نريد بالحكم العباسي الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلًا عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد . كانت قاعدة حكومة مصر هي الاستبداد من تلك الأعصر الخالية إلى الآن . فكان ما يشهده الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظاً فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون منطبقاً على مصلحة الأمة بالعرض ، أو من غير قصد - كانت الحكومة دائماً أجنبية تخالف الأمة في الجنس أو في الدين واللغة والعادات والأخلاق ، أو فيها جميعاً - كانت الأمة بذلك في غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها إخلاصاً حقيقياً ، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الإخلاص . غير أن الناس كانوا مضطرين لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلغنه ، يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن تلوهم طافية كارهة ، يتسجرون وإرضاءه بالالفاظ ويمتدحونه في وجهه فاذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعمته وتقلص سلطانه . بقيت هذه الاحساسات في الأمة أزماناً طويلاً متوارثة من الآباء إلى الأبناء ، فأفسدت كثيراً من الأنفس وأضاعت الحرية العقلية ، والشجاعة الأدبية التي هي طبيعة في النفوس ، وولدت تلك الأسباب جميعاً سوء الظن بين الحاكم والمحكوم - تلك هي الطبائع التي يفرسها الاستبداد في النفوس . فيحتاج في اقتلاعها منها إلى أمد طويل في الحرية بجميع معانيها ، وأخذ بالتربية الصحيحة وانظر في البراهين التي يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على اثبات حسن قصدتها ، وأنها تخالف الحكومات السابقة في مقاصدها من المشروبات .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجلاً ونساءً تبكي إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها لخدمة العسكرية . وليس مصدر ذلك الجبن ، ولكنها عادة أصلها عدم ثقة الأمة بالحكومة ، واعتقادها أن التجنيد هو في مصلحة الحاكم دون الحكوميين ، ولو كان لهم قوة

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة في ٢ من شهر ابريل ١٩٠٧ بعنوان « الجناح بين الامة والحكومة :

علي الحكومة يمنعون بها بنبيهم لفعولوا - ولئن سألت أحدهم لماذا يبكي علي ابنه المهند لمسر لك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره : هو فيقول : إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هي التي تذري عبراتي - كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدي الي سوء الظن .

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس في القرى يجتهدون في أن يحولوا بين متهم في جريمة وبين اثبات التهمة عليه . وليس كل السبب لهذا القيام ما تلميه العصبية القريبة أو تفضيل الظلم علي إقامة العدل ، بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسمون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية في طريق أحكامها ، ولو تبين لهم أن ما فيه العدل . وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء - نرى الناس يسهل عليهم جداً أن يدلوا بأموالهم الي الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالشفقة . وما سبب هذا : الكرم في غير موضع ، ولا الحمية . ولكن في نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق الا إذا أفاد مقابلاً . فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آت كلة من عدم استقامة الحكام ، بل يشاركون فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة الحكوميين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب . تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء . ترى الناس يستأثرون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التي يمكن أن تؤول عن سوء الظن بضرر خفي محتمل . ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل علي النفع الظاهر القريب . فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الاعرابي البشري بالانثى ، كاسف الببال ، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع . وليس كل السبب في ذلك القلة في الفهم أو الخطأ في التقدير ، وإنما أكبر السبب هو أثر في النفس من آثار سوء الظن . حسبننا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة ، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التي لا يزال بعضها بين ظهرانينا الي اليوم .

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية واردة جزئية قبيل الاحتلال الانكليزي ، أن نعمل عمل المجد الدائب لازالة أسباب الجفاء ومحو نتائجه وآثارها التي فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد . ولكن جاءت الثورة العسكرية في غير وقتها وتبعها على أصحابها . ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس في التقدم ، وحوّل بارقة الفكرة التي كانت نفأت لحب الاستقلال الي اعتقاد عام في الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة ، هي أشبه بالحكومات الغربية القديمة ، لا تعمل الا لامتهان الرعية واستعبادها .

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الاصلاحات

المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل — ولكن ذلك لم يمح كثيرا من سوء الظن . وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها . فان الحكومة تختلف كثيرا على نفسها وذلك مما يجعل الأمة في ريب من مقاصدها في مشروعاتها . ويظهر انما ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الانكليز ، سواء كانوا مهندسين أو غيرهم ، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة في القدم مجرد إقامة العدل أو شيء من الجملة المتكافئة في المعاملة — ولكن ذلك أنتج استقامة في الموظفين الوطنيين ، إلا أنه جعلها استقامة انفعالية أو بصارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكمة الخلفات التي هي أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلي ، من أن تكسبه إياها . فجعل الناس يظنون أن انكاثرا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقىها وتقوي مدنياتها لتكسب محبتها وتكون هي أولى جميع الدول بالامتياز في بلادها ، كما يقول ساسنها ، وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف في مشروع المعاهدة سنة ١٨٨٧ . حسنت حال أعمال الري والمالية فقالوا: إن ذلك لارضاء أصحاب القراطيس المالية في أوروبا . حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب امر السلطان .

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الانكليز وبمعلمهم يظنون أننا نشكر الجليل . لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التي يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها — وان بيد الانكليز إزالة هذا الجفاء بمعونة الجناب العالي والأمة . أما علاجه فهو اقناع الأمة بالحس بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس المهمة التي أصلحت بها الأحوال المالية . أمر التربية واجب على الأمة تقوم به من جانبها هي ومرشدها كاصلاح العائلة المصرية . ولكن صلاح الحالة السياسية والادارية يتعلق بالسلطتين معا — وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصلة بالأمة وان يتدرج ذلك من النظر الى الموظفين في الأقاليم ، وان تكون المراقبة قاصرة على معناها . وان تسمح السلطتان باشتراك الأمة في عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل الى المرتبة التي تقصد الحكومة الانكليزية منحها إياها . وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها . ولا تعود احدهما تجهل مقاصد الأخرى . فان من جهل شيئاً عاداه .

- ٦ -

يقول ابن البلاذكية تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيرمسى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفهم<sup>(١)</sup>. ويقول الاجنبي الكلمة نفسها بالتام في وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة « ذهبية » وينسى أنها كانت بالأمس « نحاسية » أو أقل . فما السرّ في هذا ؟

كنا قلنا ما معناه : إن الأماي في المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وإنه من العبث الاستنجد بالدول الأجنبية، وأن التماس مداخلتها لا يفيد ، وأن الهياج يضر ، وأنه لا شيء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع . وكل هذا ثابت في كتاباتنا المتعددة والمتنوعة . فقام بعضهم يتخرضون في شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا . كلاً وإعنا يحزننا أمران : الأول - أن يضيع الرأي العام في ضوضاء هذه الأهواء : والثاني - أن تكون المناقشة فوضى الى درجة أن أحدهم يذم منك الشيء ويمدحه من غيرك . إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شهادتها مقالة مسيو « فلورنس » وزير خارجية فرنسا سابقاً فانه جاء فيها نصائح للمصريين هي عين ما كنا نقول . فلقتبت هذه « ذهبية » . ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلماتنا قبل من الألقاب .

يقول صاحب هذه المقالة : « ان الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين في النداء بتحرير وادي النيل والسعي جميعاً الى هذا الغرض الشريف » .

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التي أوجب عليها السكاتب ما أوجب ، ونعرف كما يقول هو في المقالة نفسها انه « لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه » . ويقول الكاتب « لكن لا يسعنا كتمان ما في تحقيق هذه الأماي من الصعوبات ، فإن من الحق والجنون اعتبار المسئلة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما انه من العبث التفرير بالمصريين بمثل هذه الأماي الباطلة » . فإلى من يوجه هذا الكلام

(١) نشر بالعدد ٢٣ من الجريدة في ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « الفرق بيننا وبين الغرب »

يا ترى ؟ إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لمانا اخواننا ( في الطين والدين ) وقالوا انهم يريدون إخماد شعلة الوطنية وتنويمها ولقالوا اننا انما نقصد فلاناً وفلاناً : فيللمعجب ا وألف مرة يا للمعجب ا ان الذين يظن أن يوجه اليهم هذا الكلام ( لو قلناه نحن ) هم الذين نشره وأطروه . فما الفرق بيننا وبين الغريب ؟ .

\*\*\*

يقول الكاتب « المصريون يعتمدون على أنفسهم » وقد غلط بهذا التعبير . ولعله قصد أن يقول فلا ينبغي للمصريين أن يعتمدوا على أحد إلاّ على أنفسهم . نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد لهؤلاء النفر من قومنا أن يستغيثوا « برورثسون » فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم ، واستغيثوا ما شئتم ، ولكننا لسنا معكم من المستغيثين .

يبحث هذا الكاتب في الوسائط التي يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها . فذكر أولاً الاستنجد بالدول فقال انها واسطة يرتاب في نجاحها . وقد غلط بالتعبير إذ قال « يرتاب » والصواب أن يقال « يقطع بعدم نجاحها ، إلاّ أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة » ، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : « فأنت ان حاولت الاستنجد بدولة وأنجدتك ، فما يكون شأنك إلاّ الخلاص من سيد ، والوقوع في ربة سيد آخر . وليس هذا مما يستحق التعب والجهاد » .

وذكر ثانياً الثورة وهو لا يصوّب الرأي فيها يقول : « لأن الثورة ان خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلاّ زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل في الوصول الى الغرض ، وإن نجحت فإذا يكون حظ الناس بعدها وهي تقطّر دماً والأهواء والشهوات جميعاً هائجة ثائرة يكون حظهم الفوضى ، والفوضى تؤدي الى السقوط التام . ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : « بقيت واسطة واحدة وهي أبطأ في الوصول الى الغرض ولكن أكد نجاحاً وهذه الواسطة هي تكوين رأي عام وطني وتغذيته غذاء مستديماً حتى يقدر أن يؤثر في إخراج العنصر الأجنبي شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم واحلال العنصر الوطني محله . ونحن نرى هذا الرأي ونذهب هذا المذهب ، ولكن هل الطريقة في تكوين الرأي العام أن يتوا

واحد أو اثنان برأي، حتى إذا قام مئات من الأمة برأي يخالفه بعض المخالفة، عدواً مارقين من الوطنية . أفمكذا يتكوّن الرأي العام ؟ أهذه كل البلاغة ؟ وهل هذه كل الحجج ؟

يقول مسيو « فلورنس » ان المسألة المهمة في الموضوع هي انشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم ، انه لقول نفيس « ذهبي ». ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن في مستهل جريدتنا فكيف قوبل ؟ إننا نحن قلنا « إن أسهل سبيل الأقتناع وآكدها في الوصول الى الغرض هو سبيل المحاسنة التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل » فما كان من بعض الجرائد « الوطنية » إلاّ اعدام هذا القيد ( التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل ) وتسمية المحاسنة التي تكلمنا عنها محاسنة مطلقة . وبنت على ذلك مؤالاً طويلاً لا يرد في مثله جواب ، ولم يكن من لزوم لا طاعة هذا الماضي ، لولا ما أحرزنا من هذه الفوضى في المناقشات والدطوي ، وما آلمنا من نفوذ الأجنبي في كل شيء حتى في رأي بسيط يديه ، وحتى صاروا يذمون الكلام ان صدر من ابن البلاد ومدحونه نفسه ان صدر من الأجنبي . فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم الى هذا الحد ، وهل نُشِيت هذه الفروق يوماً وننفيها يوماً ؟ فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات ؟ ان الاستقلال الفكري هو من جملة أمانينا ، فكم يألم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكري أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستهمجون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائلها ، لا بالنظر اليها نفسها . فبالله كيف نرقى إذا كان استقلالنا الفكري هذه درجته أمام العيان . ألا فليثق اخواننا الحسب ، فانه خير لهم ولهذا الوطن العزيز . نحن لا ندعي عاماً كعلم « فلورنس » ولا مقاماً في الوجود ك مقامه ، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه الى درجة نحار معها في تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء . ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكري أثراً في طائنا ، على حين أن أماننا مطالب عالية .

ان الاستقلال الفكري فوق كل شيء ، فيؤسفنا أن نراه مقضياً عليه الى هذا الحد .

وعسى أن نراه يوماً ما حياً يتجلى فتشعر فبه الأشياء كما هي ، ولا ينظر للغريب بعين ولا بن البلاد بعين غيرها .

## - ٧ -

ان الجريدة لم تنشأ لأن تحابي السلطة الشرعية أو العملية<sup>(١)</sup> ولا لأن تعادي واحدة منهما ولا لأن تنتصر لاحدهما على الأخرى. بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى. أنشئت لتنصر الحق الذي خذله كثير من الكتّاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التي يجتهد أغلبهم في سترها عن الأمة طمعاً في نعمة تتدلى إليهم، أو تهيباً من قوة يتوهّمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم. ولكي توضح أن هناك مصلحة يجب أن تضحي في سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المتطلبات وأقدسها. وهما مصلحة الأمة ومقامها. وان فيها قوماً يألمون لكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام. ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التي أباحها القانون. ومؤسسو الجريدة يعملون قبل انشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأدقها وأندما خطراً عليهم ولسكنهم ووطنوا أنفسهم على ملاقات هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقية إلا إذا لم يبال أهل الرأي فيها بالصعوبات التي تصادفهم في سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته.

ولقد يجد الظالمون أنفسهم في هذه الخطة ما يروج بضاعتهم. ولكن الجريدة لا تحفل بسميهم، ولا تعول في أداء مأموريتها على التلميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية في مقام البيان مواربة لا تليق بشأن الأحرار. ولا يصح الاعتماد عليها في كشف الحقيقة وتنوير الافهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافيه بعلم الرضى عن خطة الجريدة. فما كان أغناه عن هذا السعي العقيم النتيجة، الذي لا يضر الجريدة في شيء. ولو ان المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للإيقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً ولكنه سماحه الله يدعي أنا أشرنا بقولنا « الارادات المستترة » الى أن الجمعية العمومية كانت في قراراتها متأثرة بسلمة مهمّ الأمير — على انا قلنا في كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفي التعليق على أقوال

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة في ٦ من شهر ابريل ١٩٠٧ تحت عنوان « نود على بدء »

بعض الحرائد قولاً صريحاً بأننا نعرف شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأي سلطة مطلقاً .

نقول المؤيد إن لكل مصري حق الرأي على ما يصدر من رجال المعية السنوية من الأعمال فيقوم بهتد ويوعده، ويقول ان هؤلاء الموظفين لا ارادة لهم وإنما يعملون كل شيء بإرادة سمو الأمير . يريد بذلك أن يستدرجنا الى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهي القول بالرأي في عمل الأمير — له ما طلب — كأننا به يقول ان الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك ، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلا بالاطراء والثناء —

مذهب جديد في الاسلام ا يظن به المؤيد أنه يرضي سمو الأمير، ولو أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين .

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة المعية بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من اضافة التقديس والعصمة لها ، وجعل رجالها مجردين عن الارادة كما لا يستطيع أحد أن يجهنم وجه خدمة الانسانية بستر ما يجب في حق الأمراء من حب الحق والعدل والانتصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبي حنيفة الذي جلس ليتولى القضاء فأبى ، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأي في عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة رومو في الإرشاد الى الحرية والاستقلال أن يحدوا من استقلال الأفراد في الرأي بالتهديد والوعيد، وان يستبيحوا الغرض الذاتي في خدمة الأمة ، وأن يتصدروا أحدهم للاستجواب عن المسؤول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام في خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه في الرأي — لانك بعد ذلك في أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام .

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير . ويظهر أن هذا الاسيوع هو أسبوع جبروت الحرائد فما أشبه التيمس في وعيدها بالمؤيد في تهديده . جرحت التيمس المصريين في شخص أميرهم فما أبعدها عن غرض الانكليز في كسب صداقة المصريين . ودافع المؤيد عن سمو الأمير بما يقتضي انه لا يعمل الى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص . وما أبعدها عن ميل سمو الأمير وتصريحاته .

إن أميراً شريفاً مسلماً كأميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه الى الاسلام وخلافة المسادين لجدير بأن يقول كما قال عمر : « من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه » ويعتبط بأن

يبين لكل مصري القول بالحق ورفع النصيحة بالاحلاص .

إن أميراً طامياً كأميرنا تربي تربية عالية عصرية مدهاها الحكمة ، ولحمها الحرية ، يكره الاستبداد وطبائعه ويجب مشاركة أمته اياه في العمل كما صرح للدلالة ، ويقبل تحت رعايته الجامعة المصرية التي تخرج الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، لجدير بأن لا يقبل أن تكون أفراد حاشيته مسلوبى الارادة كما وصفهم المؤيد .

فتى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم ، نقدم للقارىء المبدأ القويم وهو الذي نعتقده ونقول به . ان الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد ومجموع أن يحترمه احتراماً تاماً ويطيع قوانينه سرّاً وعلانية ، كما يجب أن يذيع الكتباب عنه أعماله المبنيّة على الحق والعدل ليؤمن الناس في حكمه وتزداد طاعتهم للقوانين وتقمهم بمصدرها . وأن يرفع اليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس ( ان كان ) نصيحة لا يخالفها رغب في تقريب ، ولا رهب في اقصاء . بذلك يؤسس الحكم على الحرية ، وتنفيذ قوانينه بالرغبة دون الرهبة . وفي ذلك سعادة الحكام والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتباب فأصبحوا يقولون ان الحق لا يصح أن يقال منا على أنفسنا . ويظنون أن هذا ضربٌ من ضروب السياسة . كما أنهم يظنون أنه يجب على كل فرد منا أن يكون سيامياً يستر عيب نفسه وذويه وأمته والادارات الوطنية ويكشف الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للانكليز — ولا يعاينون ان الحق المتعلق بالمبادئ والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً ، سيما اذا كان وجهه غير خاف على المطلعين كما لا يعاينون أن السياسة ليست من أخلاق الأمم ، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق في شيء . ان اتباع ما يذهبون اليه هو الذي يفضي بالأخلاق الصحيحة الى البوار . وان في العمل به تحقيقاً للهمة الموجهة علينا كل يوم من الانكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة .

فالواجب علينا عملة تلقاء هذه الآراء أن نصرح بالنقد تصريحاً ، سواء في ذلك أعمال المحتلين أو أعمالنا . فانه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد ، وان تعرض ما عندها على صوق الأفكار حتى يبين الصالح من الفاسد . فإن بقاء الباطل في غفلة الحق عنه .

- ٨ -

عقدت الجمعية العمومية<sup>(١)</sup> جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعرزة الآتية أسماءهم :

علي شعراوي باشا . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم مراد باشا . طلحة سعودي باشا . مقار عبد الشهيد باشا . ابراهيم بك الهلباوي . السيد بك أبو علي . السيد علي بك الرفاعي . السيد بك خشبة . أحمد لغاني السيد . أحمد بك الهلالي . أحمد بك فتحي . أحمد بك محمود . الخواجه اندراوس بشاره . محمد بك الباسل . حسين بك عابدين . حسن بك جمجوم . حفني بك الطرزي . حسن بك عبد الرزاق . قطب بك قرشي . عبد العزيز بك فهمي . سلطان بك محمود بهنسي . صالح أفندي زكي . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الستار أفندي الباسل . صادق بك أباطه . محمد بك محفوظ . محمد بك محمود خليل . محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار . محمد بك عثمان أباطه . يوسف بك جعفر . محمد بك متولي . ابراهيم بك رمزي . سليمان بك أحمد أباطه . محمد بك الشريف . حسن بك الطوبى .

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأتاب بعض الأعضاء غيرهم عنهم في الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية :

ياسعادة الرئيس ويأحضرات الأعضاء

اسمحوا لي أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور الى غرض تام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة، بل المنفعة طائفة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية، وإن كان لجموعكم هذا ولكل فرد من أفرادها أن يغتبط بالنتائج العظيمة التي أدتها جمعيتنا، وتؤديها لامتنا، التي تنتظر منكم - يا أكبر أبناءها - أن تحققوا لها مطالبها من السعادة القومية . ثم اسمحوا لي بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية، والثانية عن حالة شركتنا وحررتنا .

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : « الجمعية العمومية لشركة

( الجريدة ) المصرية »

## حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل — أيها السادة — أن يفرق المرء في مثل الظروف التي نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية، وحالتنا السياسية في موقف كهذا فأنهما وكلتاها في طور التكون مختلفتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لكتيبيهما منفردة عن الأخرى إلا في وقت طويل لا يسهه المقام الآن، وبجهد شديد لحضرتكم أن تقيلوني منه .

فالواقع ان النظام الاجتماعي لامة يقتضي توفر الأمور الآتية :

- ١ — كون الفرد جزءاً من الأمة والشعور بذلك .
  - ٢ — وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن .
  - ٣ — التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق .
- تلك هي العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعي في كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودي الممكن في طريق المدنية .
- ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبأ في مصر ولكنهما لا يزالان في طور التكون ووجب أن يعتبرها المشتغلون بالسياسة في مصر غرضين مهمين ويعملوا لتأتهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية . وهذا معنى قولي أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلفتين أشد الاختلاط .

\*\*\*

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضي بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقة تؤذن بالتقدم الى الامام فان الأمة لم يكن بيدها من ميامتها شيء بل كان ينظر عقلاؤها لماجريات الاحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذي لا يعنيه محاولة تغيير الاحوال الصارفة بأتمته . ويكتفي دائماً بأن يرجو المستقبل في أن يزيل هذا الجحول والجحود عن الأمة حتى تشتغل بسياستها وتدير نفسها ، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً في تنبيه الشعور الأحمي وأخص منهم بالذكر سعادة زميلي مصطفى كامل باشا — شفاه الله — فان كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً في تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعي سياسة الأمة من القوى الكبيرة التي لا يتحقق وجودها إلا بأن تحمل الجمعيات السياسية محل الأفراد — ولا شك في ذلك — أيها السادة .

فإن كل عمل سياسي لا يأخذ نفاذه ولا يبلغ كماله الممكن الا في يد الجماعات التي هي الاحزاب السياسية. كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نفاها وانتشارها التي هي عليه اليوم الا في يد الجماعات التي هي الشركات المالية والتجارية الخ.

خلقت الحاجة في مصر فكرة ايجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية او الاحزاب السياسية أو ما سئتم من الأسماء فان مؤداهما جميعاً واحد. فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الامام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما. وبقيت الفكرة تنتقل في الرؤوس حتى نضجت على أيديكم في العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيت الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذ بوضع قانون الشركة شركة « الجريدة » المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحي باشا وسعادة عفيفي باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمي ومحمود بك أبي النصر ومحمد بك محمود خليل فسنوا القانون ووقعتم عليه في جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٦. ونظراً الى أن هذا العمل هو أول عمل سياسي قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على جلالية الأمر حتى لا يمتور عملهم الظنون والريب. فأتخذ هذا العمل المملوء باروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيين كلما بدت لهم فرصة الايقاع بالجريدة وكما تنبه في نفوسهم مبدأ تنازع البقاء. ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بتهمة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل في قرار مكين.



شجع عملكم هذا فريقاً من الناس على تأليف شركة الايتاندار، والاحبيسان استيندارد، كما شجع جماعة آخرين لا يزال أمرهم لم يخرج الى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنما نرجو لكلتا الشركتين السياسيتين النجاح والفلاح.

ثم كان من تدرج شركتكم في مراقي التقدم أن أعلنت بلسان فقيسنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية « بحزب الأمة » ونشر برنامجنا ففرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجا حتى بلغ عدد أعضائه الى الآن حوالي ٧٥٠ عضواً

فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً. فقد قام بعمدكم الحزب الوطني ينشر برنامجاً ويدعو الناس إلى الانضمام اليه فدخله أناس كثيرون.

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذي لم يكن حديث العهد بالسياسة وألف حزباً هي حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية « ودخل فيه بعض الناس أيضاً .

وبذلك سرت في مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد في المطالبة للأمة بحقوقها . وزجروا أن لا تقصر الأحزاب عملها على المطالبة، بل تسعى في إنشاء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها في كل أمر من الأمور . على هذا يسرني أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الأحزاب بالسرور . وأن تعتمد عليها في كل الشؤون . وأن الذين يقولون أن تعدد الأحزاب مضر أو غير نافع لا يزالون يجهلون إلى الآن طريق ترقى الأمم . بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل . وهي أن الفرد أقل أثراً في عمله من الجماعة . وإني أتمنى أنكم جميعاً معتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل وأن أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أتمم البادئون فيها المشجعون على إيجادها وانكم عليها فضل التقدم .

\*\*\*

أيها السادة :

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسياً واجتماعياً قد انتقلت من حال السكون الذي قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا إلى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التي تألفت فأصبح باب العمل في السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر للياسين وأصبح انقلاب رجواتهم صححت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة إلى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التي تجميعها هذه القاعدة البسيطة التي هي « أن السلطة للأمة » وما يتفرع عنها من وجوب إقناعها بالحاجة إلى مشاركة الحكومة في الأعمال العامة ؟ الخ الخ .

وإني أعتقد أيها السادة أنه لا يمضي عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة المعتدلة المناسبة لحال الأمة المصرية إلا ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة في ظل سمو أميرها محترمة الرأي لدى الحكومة ، نافذة القول ، وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية .

## شركة الجريدة وحزب الأمة

اصبحوا لي أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على ماجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الأمة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدها

ليس في البلد من لا يعلم بأن بعض اخواننا أعضاء شركة الجريدة قد الشقوا عليها مؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفي ولكنها كلها ترمي في ظاهرها الى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك في أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الأمة وأعماله .

وان الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم في الخروج من الشركة تدور شكواهم على نقطتين : إحداهما : أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها وبذلك صارت الجريدة في طريق غير المرصوم لها بتمتضي قانونها . الثاني : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة .

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة فهو الواقع واني لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذي أمضيناه جميعاً حصر السلطة في مجلس الادارة وان العقد الذي قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الادارة وهناك يرفع الخلاف للجمعية العمومية .

وها هي محاضر مجلس الادارة بين أيديكم هل تجدون فيها أثراً لاحتجاج من هذا النوع . ويسوء لي أن أخبركم بأن أغلب اخواننا الذين صرحوا بالخروج هم من مجلس الادارة فهل حضروا مرة فيه واعترضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن . وهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة طاجزين عن تقويم عوجهم فانهم عن تقويم الأمة أعجز . فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الادارة ويبنه شكواه . ولم يحصل من ذلك شيء . فالظاهر أن هذا لا يصلح سبباً لخروج الشركاء ، بل هناك سبب آخر غير ما يقال .

أفصح خصوم الجريدة في أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادي السلطة ولكنها لم يأتوا على هذا القول بدليل . وقد دافعت الجريدة عن نفسها في هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل .

أما الأمر الثاني : وهو الحالة المالية فها هو الحساب الختامي لسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الإيرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس

المال في سبيل المصاريف العمومية الأنيف وسبعة آلاف جنيه، ورأس المال نحو العشرين ألف جنيه، والمقدَّر لايرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطي الذي لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرَّة، ولكن أنعرفون فيماذا نحارب ؟

إننا لا نحارب في أشخاصنا فيكون الأمر هيناً، ولا في أموالنا فيكون الأمر أهون، ولكن خصومنا يحاربوننا في أعز شيء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة .

أنهم يريدون أن يثبتوا — إذا انتصروا في حربهم وأفلحوا في تفریقنا — أن أعيان الأمة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسي، وأن إرادتهم أضعف من أن تحتمل مقاومة لمبادئهم . أفليس ذلك مأساً عن قرب بشرف الأمة ؟

دونكم ما قال عمادة رئيس حزب الإصلاح في المأدبة التي أقامها حزبه للضيف الأجنبي النائب الانكليزي :

«ولذلك شرعت الحكومة في وضع مشروع لذلك وبلغنا أنها قد أنجزت المشروع وهي الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر .

» وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضي عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهي تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لأشارته . ولكن الغريب أن نفرأ من أعيان البلاد قد نشطوا للاعمال السياسية في أخريات الأيام قد خُددعوا، أو كما يقول العمامة سرقتم مكين اللورد، فهم لا يزالون مسروقين بها .

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفضوا أيديهم من سياسة اللورد فولا، هم يتبعون سياسته فعلاً .

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها في السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم، قد جروا في تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاسراً بتوسيع اختصاص مجالس المديرية وهم لم يضعوه إلا بعد أن قرأوا اقتراح اللورد كرومر، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة، فكأنهم يقولون مثلاً تبعاً لقول اللورد كرومر أنه لم يكن الوقت لأن يوسع اختصاص مجالس الشورى والجمعية العمومية »

تعالون من ذلك مقدار ما يسره لكم المتريد من اعلان التمهك والسخرية بأعيان أمته .  
وليس هذا بغريب ، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن اخوانهم بغير سبب مقبول  
ليعيّنوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول .

غير أنني لست في مقام الرد عليه ولا مقابلة صخريته منها بمثليها ، فإن لذلك وقتاً آخر  
يصفي فيه الحساب . ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التي قضت على حزب  
الامة أن يعجل بتقديم مشروع مجالس المديرات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص  
الهيئات النيابية الأخرى فلحكم ذلك . فأباحوا له السكامة فيه فقال :

تعلمون أن حزب الأمة انتخب في جلسته المنعقدة يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ( قبل  
تأليف حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ) لجنة للنظر في مشروع تعديل القانون  
النظامي وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة  
ونظراً الى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما  
يتعلق بمجالس المديرات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها في مناقشة من هذا النوع يرجى  
من ورائها اقناع الحكومة ببعض ما تطلبه الأمة من هذا النوع ان لم يكن به كله .  
وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدمها كل من أصحاب السعادة  
رئيسنا محمود سليمان باشا وعلي شعراوي باشا و ابراهيم سعيد باشا و ابراهيم مراد باشا ومحمود  
بك عبد الغفار . قدموها باسم حزب الأمة إلى صاحب العطفة رئيس مجلس النواب فوعدهم  
خيراً . وانهم ليدأبون في السعي لدى الحكومة لاعطاء مجالس المديرات ما يمكن من السلطة .  
ومن أين يعلم انا لا نستغل مشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادي به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلونه لأنه  
لا مصلحة لنا في أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر في أن  
ننال حق الأمة بالفعل لا بالقول والوعود .

\*\*\*

ليس من الصعب — أيها السادة — أن يوضع أي مشروع ويقدم للحكومة ، بل الصعب  
هو انتهاز الفرصة المناسبة وتحيين الوقت اللازم والدخول الى النجاح من باب ومحاولة اقناع  
الحكومة بالرضى عن الطلب وتنفيذه — فأمرنا كله قاصر على الاقناع ولا اكراه فيه . وإلا  
فإن مجالس النواب تحت رئاسة سمو الجناب العالي قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي  
فإذا يعمل حزب الاصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التي اتبعتها لجنة حزب الأمة هي طريقة رشيدة مفيدة، وأكرر لكم أيضاً بأننا لا نتعجل فيما نعمل لأمتنا ولا نستعجلنا والشئنة التي يستعملها غيرنا مناسبة لمركز احترامنا من الأمة، ولا هي ضرورية لنا كما هي ضرورية لغيرنا، لأننا إن عملنا خيراً لأمتنا فإننا نعمل لنفسنا. وكل منا إذا أراد قضاء فرض خصوصي له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه. بل قد يكون إعلان المشروع والتناخر به موجباً لعدم قبوله في بعض الأحيان - وليس المراد هو الطلب، فكم طلبنا وطلب غيرنا؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق.

فانظروا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطلقاً من المطاعن التي توجه لنا. ربنا إنك أعلم بما يسرون وما يعلنون.



نرجع الآن إلى ما كنا فيه :

إن التهمة التي تهمة الجريدة بها غير صحيحة، وإن الشركة مالها موفور، وما أتم أولاء أصحاب الجريدة فإن كان في قانونها نقص فكملوه أو عدلوه. وإن كان لمدير الجريدة هوئى خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وأنه في غاية الامتداد الآن لأن يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط. كل ذلك بشرط أن لا نفشل في عملنا العام، فإن ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذي يجب أن نفتديه بكل مرتخصٍ وخالٍ. وإني شديد الرجاء في أن هذه الفتنة القائمة ستنتهي وأنه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشيء مما تكذب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها، وأنه لا تنافي مطلقاً بين طلب الحق والاخلاص، وأنه إن يمضي قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن معيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم نفعاً. وإن السلطنة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائمها متناهية في الاخلاص لها، طالما على المطالبة بحقوق الأمة. فإن الحق لا بد أن يظهر ولو ابتأ ظهوره. وإن الله مع المخلصين. اهـ

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت في أمورها وافترع على اسقاط ستة أعضاء من مجلس الإدارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هي أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والدة ابراهيم باشا سعيد، وعمر بك

سلطان، و ابرهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، والسيد علي بك الرفاعي، وعلوي بك الجزائر . وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرزاق المحامي في مجلس الادارة . وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتي :

انتداب لجنة للمداولة مع حضرات الشركاء الذين صرحوا بالخروج من الشركة في أسباب ذلك .

ان الجريدة لم تتمتع قانونها فان التهمة التي اتهمت بها غير صحيحة .

ان التصديق على الحساب الختامي لسنة ١٩٠٧ وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك جمجوم فيما كان يأخذه على الجريدة ، ولما أقنعه اخوانه سحب خطابه الذي صرح فيه بالخروج . فنشكره على الرجوع الى الحق لان ذلك من أكبر الفضائل .

وانقضت الجمعية على ما يرام من الوفاق .